

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9438

الاثنين، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/10

نيويورك

السيد فرانسوا دانيوز	(البرازيل)	الرئيس
الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي	الأعضاء:
إكوادور	السيد بيريوس لوس	
ألبانيا	السيد سباسي	
الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب	
سويسرا	السيد هاوري	
الصين	السيد داي بنغ	
غابون	السيدة نغيما ندونغ	
غانا	السيد كوربيه	
فرنسا	السيد دو ريفيير	
مالطة	السيدة فرازير	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي	
موزامبيق	السيد أفونسو	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد	
اليابان	السيد إيشيكاني	

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين، يقدمهما السيد باتيلي والسفير كيمييرو إيشيكاني، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم لأول مرة منذ أن ضربت العاصفة دانيال درنة والمناطق المحيطة بها في 10 أيلول/سبتمبر. وأود أن أتقدم بتعازي لجميع الليبيين الذين فقدوا أحبائهم ومنازلهم وسبل عيشهم.

إن مأساة درنة غير مسبوقه في تاريخ ليبيا المسجل. وقد زرت المنطقة المتضررة برفقة نائبة الممثل الخاص للأمين العام والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في ليبيا وأعضاء آخرين في فريق قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتفوق الخسائر البشرية والمادية التي تسببت فيها هذه الكارثة التصور. وفي بنغازي، قمت بزيارة الأسر النازحة من المدينة المدمرة. وهنا في طرابلس، حضرت أيضاً مراسم العزاء التي أقامها أقارب المتوفين والمفقودين. لقد أسفرت هذه الفاجعة عن فقدان آلاف الأرواح. وخلال زيارتي إلى درنة بعد بضعة أيام من العاصفة، رأيت حجم الكارثة وسمعت من العائلات عن

منازلهم وخسائرهم، بما في ذلك من الأفراد الذين فقدوا جميع أحبائهم. ورأيت مشهداً مروعاً، حيث ابتلع الماء أجزاء كبيرة من المدينة. ودعماً للأسر والمجتمعات المحلية المتضررة، كانت وكالات الأمم المتحدة والشركاء المحليون والدوليون موجودين في الميدان بعد ساعات من العاصفة لتقديم المساعدة لإنقاذ الأرواح وإجراء عمليات البحث والإنقاذ.

وبعد حوالي ستة أسابيع من الفيضانات، وصلت المساعدات الإنسانية التي قدمتها أكثر من 24 منظمة إنسانية إلى أكثر من 000 146 شخص ممن هم في حاجة إلى الدعم والخدمات الأساسية. ومع تحول تركيز جهود الاستجابة إلى التعافي المبكر وإعادة الإعمار، أجرت وكالات الأمم المتحدة تقييمات أولية للأضرار والاحتياجات وما تستلزمه المرحلة التالية وذلك بهدف دعم الأهالي في عودة حياتهم إلى طبيعتها في أقرب وقت ممكن.

جسدت فاجعة درنة عفوية مشاعر الوحدة والتضامن والتعاطف المثيرة للإعجاب بين الليبيين العاديين من جميع أنحاء البلد. أما على المستوى المؤسسي، فأبدى كل من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية استعدادهما واستنفرا جهودهما لتقديم الدعم، مثلما فعل مجلس النواب والحكومة المعينة من قبل مجلس النواب لتقديم الدعم لعمليات الإنقاذ، كل في حدود قدراته. كما استنفر الجيش الوطني الليبي وحداته وأنشأ غرفة عمليات لدعم أنشطة فرق الإنقاذ. وفي مظهر تضامني رائع، انضم أفراد العديد من التشكيلات المسلحة في الغرب إلى زملائهم في الشرق. وعلى الرغم من غياب التنسيق على الصعيد الوطني بين مختلف المؤسسات، فإن تعبئة الجهود من جانب كل منها بشكل منفرد بعد وقوع الفاجعة مباشرة أوجد حالة من الزخم الوطني للوحدة مستوحى من هذه الكارثة.

وأود أن أثنى على شركاء ليبيا الدوليين، من المنطقة وخارجها، على الدعم الفوري والفعال الذي قدموه للشعب الليبي خلال هذه المأساة. لقد كشفت كارثة درنة أوجه القصور الخطيرة في الحوكمة، وذلك من خلال عدة مسائل كانعدام الصيانة لمنظومات السدود والقصور في إدارة الموارد فضلاً عن الافتقار إلى آلية فعالة لإدارة الكوارث والوقاية

المتحدة قد عينت عدة شواغل. وهي تشمل أهلية أفراد الجيش للتصويت والوضوح بشأن تسلسل الانتخابات وتوزيع المقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب وآلية فض المنازعات الانتخابية.

ومن الناحية السياسية، لا تزال المسائل الأكثر إثارة للخلاف التي أبرزتها في الإحاطتين التي قدمت للجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9351) وآب/أغسطس (انظر S/PV.9402) دون حل، لا سيما الجولة الثانية الإلزامية من الانتخابات الرئاسية. فخلافا للممارسة الشائعة، يقضي ذلك الحكم بأن يشارك المتنافسان الرئيسيان في الانتخابات الرئاسية في جولة إعادة، بغض النظر عن النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها كل منهما. والأمر مرتبط بمعايير الترشح وهو يوضح انعدام الثقة العميق في صفوف الطبقة السياسية. ومن المحتمل أن يُساء استخدام ذلك الحكم لاستبعاد المرشحين من الجولة الثانية والتشكيك في نتيجة الأغلبية المحتملة وتعطيل العملية الانتخابية برمتها. ويشكّل ربط الانتخابات البرلمانية بالرئاسية شاغل آخر. ففي حين يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نفس اليوم، فإن إخضاع صحة الانتخابات البرلمانية لصحة الانتخابات الرئاسية ينبع عن هدف سياسي غير معلن وينطوي على خطر كبير يهدد بتعطيل العملية. ومن المسائل الأخرى المثيرة للخلاف إلى حد كبير تشكيل حكومة جديدة، وهو ما لا يمكن أن يتمخض إلا عن عملية تفاوض بين الجهات الفاعلة الرئيسية. ومن المنطقي أيضا أن إتاحة فرص متكافئة لجميع المرشحين يتطلب حكومة موحدة تتمتع بثقة الجمهور ليتسنى لها قيادة البلد إلى الانتخابات. ومع ذلك، إذا أردنا تجنب تكرار أزمة آب/أغسطس 2022 التي أشعلها تعيين الأحادي الجانب لحكومة باشاغا، فمن الضروري أن نكفل أن تتمخض الحكومة الجديدة عن عملية تفاوضية سياسية بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

وقد يطرح حذف المواد التي تسمح لحاملي الأرقام الإدارية بالتسجيل والتصويت، والتي أدرجت في نسخة حزيران/يونيه من مشاريع القوانين الانتخابية، تحديات إضافية أمام تنفيذ الانتخابات في جنوب البلد ويحد من شمول الانتخابات للجميع. ومما يؤسف له أن الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية في انتخابات مجلس الشيوخ ظلت

منها. ويأتي على رأس هذه المشاكل عدم اتخاذ القرارات السياسية بشكل موحد على المستوى الوطني، مما صعب الأمور. ولو كانت مسائل الحوكمة هذه قد حُلّت على الصعيد الوطني، لكانت قد خففت من هول المفاجعة.

أشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانقسامات بين قادة ليبيا فيما يتعلق بإعادة إعمار درنة والمناطق المتضررة المحيطة بها. إذ يستمر التنازع والتنافس بين القادة بشأن الكيان الذي سيمارس سلطة حصرية على جهود إعادة الإعمار. ويجري الاضطلاع بمبادرات مختلفة في شرق البلد وغربه في هذا الصدد. ومنذ البداية، دعت بعثة الأمم المتحدة القادة إلى إنشاء آلية وطنية موحدة لتقييم الأضرار والاضطلاع بمشروع إعادة الإعمار، الذي ستُغطى معظم تكاليفه من الموارد الوطنية الليبية. وقد أعرب معظم الشركاء الدوليين عن استعدادهم لدعم هذه الآلية الوطنية كونها أداة لتحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة. فقد يؤدي الافتقار إلى التنسيق بين المبادرات إلى مزيد من خيبة الأمل لمواطني درنة والليبيين عموما، الذين يأملون في رؤية تعاف سريع وإعادة إعمار فعالة في المناطق المنكوبة.

ويسرني أن أعلن أن ثمة تقدما محرزاً في العملية الانتخابية. فقد أكملت اللجنة المشتركة 6+6 عملها في وقت مبكر من هذا الشهر. وبالرغم من الضغوط الهائلة والمداولات الصعبة التي جرت في بوزنيقة في المغرب، وكذلك في طرابلس وبنغازي وغيرها من مدن ليبيا التي التقى فيها أعضاء اللجنة، فقد توصلوا إلى حل وسط بشأن العديد من المسائل الخلافية. وأصدر مجلس النواب القوانين الانتخابية المنقحة في 5 تشرين الأول/أكتوبر واستلمتها رسميا المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في 9 تشرين الأول/أكتوبر. وتنتهي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما بذلته اللجنة من جهود، كما ترحب بما أحرز من تقدم. ويعلم المجلس أن البعثة ما فتئت تدعو إلى سن قوانين انتخابية قابلة للتنفيذ من الناحيتين الفنية والسياسية. وفي ضوء ذلك، ينبغي إبداء بعض الملاحظات بشأن القوانين الانتخابية الجديدة.

فمن الناحية الفنية، تحسّن القانونان المنقحان مقارنة بالمسودتين السابقتين، وإن كانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبعثة الأمم

في ذلك لأعضاء الأحزاب السياسية ومراكز بحثية، في جميع أنحاء البلاد. ويساورنا القلق بنفس القدر إزاء عمليات الترحيل والطردي الجماعي الممنهجة من تونس إلى ليبيا للمهاجرين وطالبي اللجوء، الذين تمس حاجتهم إلى الحماية الدولية.

وأود أن أشيد بالدور الإيجابي والمسؤولية الأخلاقية التي يضطلع بها زعماء القبائل في نزع فتيل التوترات في جميع أنحاء ليبيا، كما رأينا في طرابلس في آب/أغسطس وبنغازي الأسبوع الماضي. وأدعو قادة المجتمعات أولئك إلى تعزيز دورهم كأطراف فاعلة في السلام والمصالحة الوطنية.

وختاماً، فإن وضع اللمسات الأخيرة على القوانين الانتخابية من قبل لجنة 6+6، على الرغم من المسائل المتبقية التي يتعين تقيحها والاتفاق عليها من خلال التسوية السياسية بين الجهات الفاعلة الرئيسية، يوفر الفرصة لكسر الجمود الحالي في ليبيا. غير أن رفض التعديلات التي أدخلتها لجنة 6+6، بعد بوزنيقة، من قبل المجلس الأعلى للدولة يشكل خياراً سياسياً يهدد بتعريض المكاسب التي حققها المجلسان بشق الأنفس للخطر. وأدعو المجلس الأعلى للدولة إلى التخلي عن ذلك الموقف الذي يهدد بعرقلة العملية الانتخابية. إن الجدل بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول القوانين ومسألة الحكومة الجديدة المثيرة للجدل للغاية والربط بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإمكانية إساءة استخدام الشروط المرتبطة بالجولة الثانية الإلزامية من الانتخابات الرئاسية، تعرض العملية الانتخابية برمته لخطر أزمة سياسية أخرى، مما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج سيناريو كانون الأول/ديسمبر 2021 أو أزمة آب/أغسطس 2022. وفي ذلك الصدد، وتمشياً مع ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمنع نشوب النزاعات، أود أن أنبه الأعضاء إلى مخاطر نشوب نزاع عنيف ينطوي عليه قيام أي طرف من الأطراف المتنافسة بتعيين حكومة من جانب واحد، وأدعو المجلس إلى استخدام نفوذه لمنع وقوع ذلك الحدث الخطير وتعبئة الأطراف الليبية من أجل الحوار.

وقد انخرطت، منذ إحاطتي الأخيرة، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى المؤسسي والليبيين من جميع مناحي الحياة

بدون تغيير، حيث لم تُخصص للنساء في مجلس الشيوخ سوى ستة مقاعد من أصل 90 مقعداً. وتتص القوانين الانتخابية على ضرورة إجراء الانتخابات في غضون 240 يوماً من دخولها حيز النفاذ. بيد أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أبلغت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأن القوانين الانتخابية لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد حل مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، تمشياً مع المادة 86 من قانون الانتخابات الرئاسية والمادة 90 من قانون مجلس الأمة.

وأخيراً، ثمة خلافات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول القوانين الانتخابية. فالمجلس الأعلى للدولة يعترض على التعديلات التي أقر مجلس النواب إدخالها على القوانين الانتخابية ويصر على أنه يجب التقيد بنسخة بوزنيقة. ويشكّل رفض المجلس الأعلى للدولة للتعديلات التي أدخلتها لجنة 6+6 بعد مخرجات بوزنيقة خياراً سياسياً، لكنه يعرض للخطر المكاسب التي حققها المجلسان بشق الأنفس والتسوية التي توصلوا إليها.

وقد عادت حالة الهدوء الهش إلى طرابلس، بالرغم من استمرار التوترات بين التشكيلات المسلحة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها. إن الاضطراب المتأصل للديناميات بين هؤلاء الفاعلين الأمنيين يؤكد الحاجة الماسة إلى عملية سياسية شاملة للجميع..

وفي بنغازي، أسفرت محاولة الجيش الوطني الليبي لتوقيف وزير الدفاع السابق في حكومة الوفاق الوطني، المهدي البرغثي، عن اشتباكات مسلحة في مناطق مكتظة بالسكان. وأدى القتال الذي اندلع في الفترة ما بين 6 و 8 تشرين الأول/أكتوبر إلى وقوع عدة إصابات وتسبب في أضرار مادية وانقطاع الاتصالات لمدة أسبوع تقريباً. وبفضل تدخل القيادات المجتمعية، هدأت الحالة في الوقت الراهن. وأدعو الجميع إلى الالتزام بوقف التصعيد من خلال الحوار فضلاً عن وضع مبادئ حماية المدنيين في صميم عملياتهم.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق، في ظل استمرار الاعتداءات على الحيز المدني وسيادة القانون، مما يسهم في تدهور الحالة العامة. وقد سُجلت أيضاً عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية، بما

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، ردت اللجنة على رسالة من ليبيا بشأن تفاعل بين سفينة ترفع العلم الليبي وعملية إيريني التابعة للقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وقد تلقت اللجنة كذلك تقريراً من عملية إيريني عن تفتيش السفن. كما تلقت اللجنة أيضاً رسالة من فريق الخبراء، فضلاً عن رسالة من إحدى الدول الأعضاء، بشأن مذكرة شفوية سابقة وردت من إيطاليا بشأن نقل بعض السفن إلى الحكومة الليبية للقيام بدوريات ساحلية.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بخمسة إخطارات تستند إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، أربعة منها قدمتها مملكة البحرين وواحد قدمته المملكة المتحدة. وتنتظر اللجنة كذلك في الرد على رسالة من المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في قائمة الجزاءات، بشأن جوانب معينة من تجميد الأصول.

وفيما يتعلق بحظر السفر، تلقت اللجنة رسالة من ممثلة السيدة عائشة القذافي، وهي من الأفراد المدرجين في القائمة، تؤكد عودتها إلى عُمان من مصر وإيطاليا، وإخطاراً من الإمارات العربية المتحدة كدولة عبور.

وتلقت اللجنة اقتراحاً بإدراج أسماء من دولة عضو في قائمة الجزاءات، لا يزال النظر فيه جارياً. وتلقت اللجنة كذلك رسالة ثالثة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة عملاً بالقرار 1730 (2006) فيما يتعلق بطلب رفع أحد الأسماء من القائمة قدمه شخص آخر مدرج في القائمة. ويجري أيضاً النظر في طلب الرفع من القائمة. وأخيراً، تلقت اللجنة مذكرة شفوية من مالطة بشأن نشرها سفينة بحرية في ميناء طبرق، بليبيا، في مهمة إنقاذ إنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير إيشيكاني على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

لحثهم على إبداء حسن سيررتهم وحسن نيتهم فيما يتعلق بنجاح العملية الانتخابية. إن الالتزام الحقيقي من جانب الجميع بخدمة مصالح الشعب من أجل السلام والاستقرار والرخاء هو وحده الذي يمكن أن يسفر عن نتيجة انتخابية إيجابية. فلا يمكن للقوانين وحدها إجراء الانتخابات، ولن تفعل ذلك. فيجب دعمها بتأييد طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسية، بل وكذلك الجهات الفاعلة العسكرية والأمنية والأحزاب السياسية والمرشحين وزعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب والعاملين في وسائل الإعلام وغيرهم من الفئات المعنية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القادة الرئيسيون، إلى الاجتماع والاتفاق على تسوية سياسية ملزمة من أجل عملية انتخابية سلمية، يكون عمودها الفقري حكومة موحدة قادرة على قيادة ليبيا إلى الانتخابات. وتقف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على أهبة الاستعداد لتيسير تلك العملية.

أخيراً، أكرر كذلك دعوتي لجميع الشركاء الدوليين في ليبيا لدعم العملية الانتخابية باعتبارها السبيل الوحيد لتزويد البلد بالمؤسسات الشرعية ومستقبل يعمه السلام والوحدة والاستقرار والازدهار. فالمواطنون الليبيون ينتظرون تلك النتيجة منذ فترة طويلة، ويرغبون في طي صفحة النزاع ومخاطر التفكك في بلدهم. وتشكل الأزمات المستمرة في السودان ومنطقة الساحل والمنطقة الأوسع، وآثارها غير المباشرة المحتملة على ليبيا، تهديدات خطيرة يجب عدم الاستخفاف بها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير إيشيكاني.

**السيد إيشيكاني (تكلم بالإنكليزية):** وفقاً للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011)، المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريراً لمجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من 23 آب/أغسطس إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهي الفترة التي اضطلعت خلالها اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر. فالبعثة شريك أساسي في ليبيا وتكتسي أهمية حيوية للجهود الرامية إلى المساعدة في إيجاد مسار نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ونأمل أن يوفر التجديد الاستمرارية التي يحتاجها الممثل الخاص للأمم المتحدة باتيلي لقيادة البعثة وتوجيه الدعم الدولي نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة للجميع في ليبيا.

**السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر الممثل الخاص باتيلي والسفير إيشيكاني على إحاطتهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السني.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامن إكوادور مع شعب وحكومة ليبيا في أعقاب المأساة المدمرة التي وقعت في درنة في أيلول/سبتمبر الماضي نتيجة لهبوب العاصفة دانيال. ونعرب عن تعازينا للشعب الليبي في فقدان أحبائهم.

إن التقارير عن العمل المنسق من أجل المتضررين داخل ليبيا مشجعة. لقد كان من الإيجابي أن نسمع أن الكارثة الطبيعية خلقت إحساساً بالتضامن الوطني جعل المواطنين الليبيين يتناسون المسائل السياسية ويتوحدون لمساعدة المتضررين. وتأمل إكوادور أن تتعكس مظاهر الوحدة هذه في جميع قطاعات المجتمع. والآن أكثر من أي وقت مضى، يحتاج الشعب الليبي إلى الوحدة.

ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى إنعاش المناطق المتضررة من الكارثة وإعادة إعمارها، مع وضع استراتيجيات طويلة الأجل، تركز على أضعف الفئات وتعطي الأولوية، في جملة أمور، للدعم النفسي الاجتماعي للسكان المتضررين. وتكرر إكوادور دعوة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جميع السلطات الليبية الوطنية والمحلية ذات الصلة والشركاء الدوليين لتسهيل الاتفاق على آلية وطنية ليبية موحدة ومنسقة لقيادة جهود التعافي وإعادة الإعمار وضمان الشفافية والمساءلة، استناداً إلى تقييم موضوعي للوضع والاحتياجات في الميدان.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمم المتحدة العام باتيلي على إحاطته، والممثل الدائم لليابان على إحاطته بأخر المستجدات عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. كما أرحب بمشاركة ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

أولاً، أود أن أعرب عن تعازي المملكة المتحدة العميقة للشعب الليبي في أعقاب الفيضانات المدمرة في درنة. إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم المتضررين من الفيضانات. وقد حشدنا أكثر من 6 ملايين دولار للدعم، إسهماً في نداء الأمم المتحدة العاجل ونشراً لفرق طوارئ طبية تابعة للمملكة المتحدة ودعمها هندسياً تقنياً. وسنواصل التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والسلطات الليبية بشأن تقديم المزيد من الدعم، حسب الاقتضاء. ونرحب ببيان الممثل الخاص باتيلي بشأن الحاجة إلى آلية وطنية لتوجيه جهود الإنعاش والتعمير. ويجب توحيد أي جهود لإعادة الإعمار، لكي تكون فعالة، في جميع أنحاء شرق وغرب ليبيا وتنسيقها مع الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين. ويجب أن تكون هناك شفافية كاملة ورقابة فعالة ومساءلة أمام الشعب الليبي. إن الفيضانات المدمرة تعزز ببساطة تقييمنا بأن الوضع الراهن غير مستدام ولن يحقق ما يحتاجه الشعب الليبي. ولا يزال المواطنون الليبيون يعانون من عدم إحراز تقدم سياسي. وهناك حاجة إلى حكومة موحدة ومنتخبة ديمقراطياً للاستجابة بفعالية لاحتياجات المواطنين.

وفي هذا الصدد، نحيط علماً بتقييم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأن القوانين الانتخابية المحدثة تشكل أساساً عملياً لإجراء الانتخابات وتتطلب التزام جميع الأطراف الرئيسية بتنفيذها. ولكن، كما أوضح الممثل الخاص للأمم المتحدة العام، لا تزال هناك مسائل خلافية. ويلزم حل هذه المسائل من خلال اتفاق سياسي شامل للجميع. ولذلك، نحث قادة ليبيا على التعاون مع الممثل الخاص للأمم المتحدة العام باتيلي بطريقة بناءة لإعطاء العملية فرصة للنجاح. وعليهم حضور أي اجتماعات تعقدها الأمم المتحدة وتقديم التنازلات اللازمة من أجل دفع ليبيا نحو الانتخابات.

وقت سابق من هذا الشهر تقديم معونة في شكل منحة عاجلة بقيمة تصل إلى 3 ملايين دولار من خلال المنظمات الدولية.

ستكون الوحدة الوطنية والتضامن مطلوبين أكثر من أي وقت مضى في مرحلة إعادة الإعمار. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص للقادة السياسيين والمؤسسات العامة. وتحيط اليابان علما مع القلق بالبيان الأخير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن إطلاق الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية لمبادرات أحادية الجانب ومتنافسة. ونرحب بدعوة الممثل الخاص للأمم العام إلى إنشاء آلية وطنية ليبية موحدة ومنسقة لتوجيه جهود التعافي وإعادة الإعمار.

ونكرر الدعوة القوية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن. فالانتخابات هي السبيل الوحيد لاستعادة شرعية مؤسسات البلد. ويجب على المجلس أن يظهر بوضوح دعمه المستمر للممثل الخاص للأمم العام باتخاذ قرار قوي بالإجماع في نهاية هذا الشهر. واليابان ملتزمة بالمشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة.

وتحيط اليابان علما أيضا بجهود اللجنة المشتركة 6+6 في صياغة القوانين الانتخابية. وبينما تحترم اليابان العملية التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، يجب أن تكون الحلول توافقية وقابلة للتنفيذ لضمان عملية انتخابية سلسة.

وعلى الصعيد الأمني، تشعر اليابان بالقلق إزاء الاشتباكات التي وقعت في بنغازي في 6 تشرين الأول/أكتوبر. وتكرر اليابان دعوتها للأطراف الليبية إلى مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة.

ونشجع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تعزيز إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية. ونرحب أيضا بجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بدعم الشعب الليبي في هذا المنعطف الحاسم.

وقد أبرز تأثير الكارثة الحاجة الملحة إلى التغلب على الجمود السياسي. ونلاحظ بإيجابية عمل اللجنة المشتركة 6+6 في صياغة القوانين الانتخابية، التي اعتمدها مجلس النواب في وقت لاحق. ونحن على ثقة من أن الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، ستحل أي قضايا خلافية ليتسنى إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ويؤكد بلدي من جديد دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للتوصل إلى اتفاق سياسي تتوفر له مقومات البقاء لصالح جميع الليبيين.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نستمر في إيلاء اهتمام وثيق للحالة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. ومن المهم مضاعفة التعاون الدولي للتصدي للاتجار غير المشروع وتهريب البشر في المنطقة وتقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وعلى الجبهة الأمنية، من المهم مواصلة بذل الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين القادة العسكريين والأمنيين دعما للعملية السياسية من أجل تهيئة بيئة أمنية مؤاتية لإجراء انتخابات نزيهة في أجواء آمنة. والاشتباكات الأخيرة في طرابلس وبنغازي هي تنكير بأهمية وجود مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة في البلد.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة على وشك الانتهاء. وسيشارك وفد بلدي مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن مشروع القرار بغية تمديد ولاية البعثة وتجديد دعم المجلس للعملية السياسية في ليبيا.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمم العام على إحاطته.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي اليابان الخالصة لأولئك الذين فقدوا أعباءهم في الفيضانات في شرق ليبيا الشهر الماضي. وتشيد اليابان بالتضامن الذي أبداه الناس في جميع أنحاء ليبيا وترحب بالاستجابة الإنسانية السريعة من المجتمع الدولي. ويعد وقوع الكارثة مباشرة، قدمت اليابان مساعدات غذائية، فضلا عن مواد الإغاثة في الحالات الطارئة، للمتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اليابان في

مواصلة عمله مع جميع أصحاب المصلحة لوضع جداول زمنية ثابتة لتحقيق تطلعات الشعب الليبي في الانتخابات، بدون مزيد من التأخير. ونكرر دعوتنا إلى عملية سياسية بقيادة ليبية وملكية ليبيا، ونحيط علماً بموافقة مجلس النواب على القوانين الانتخابية.

ونشدد على أهمية كفاءة المشاركة الواسعة، بحسن نية، للمؤسسات والمجتمع الليبي، بما في ذلك النساء والشباب، في حوار شامل للجميع. ونرى في ذلك الضمان الوحيد للسلام والاستقرار الدائمين اللذين يستحقهما الشعب الليبي.

ثانياً، فيما يتعلق بالوضع الأمني، تلاحظ مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاث بشكل إيجابي أن اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال قائماً، على الرغم من الوضع المتوتر والحوادث الأمنية في ليبيا.

وإذ نلاحظ أن الحوادث المؤسفة التي وقعت في 14 و 15 آب/أغسطس كانت حالات معزولة، فإننا ندعو الأطراف إلى مواصلة التحلي بضبط النفس بالامتثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. من شأن ذلك أن يمهد الطريق للحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي نحو تحقيق سلام وأمن دائمين وطويلي الأجل في البلد.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف المنشود، تدعو مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاث السلطات الليبية إلى مواصلة الجهود والوفاء بالتزامها بتوحيد قوات الأمن الليبية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن توحيد هذه القوات مسألة معقدة تتطلب نهجاً شاملاً.

ثالثاً، تكرر المجموعة الإعراب عن قلقها إزاء وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. ونواصل حث السلطات الليبية، بدعم من المجتمع الدولي ككل، على العمل بفعالية لتحسين محنة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا.

ونكرر إدانتنا للحالة الأليمة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، الذين يتعرض العديد منهم للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي والسخرة والابتزاز من قبل أعضاء الجماعات المسلحة والمهربين

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد باتيلي، على إحاطته المستكملة الثاقبة بشأن الحالة في ليبيا. ونعرب عن امتناننا لسعادة السفير إيشيكاني على إحاطته، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ونرحب بمشاركة شقيقنا سعادة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

نود أن نبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأولئك الذين فقدوا أفراد أسرهم بسبب الفيضانات المدمرة في ليبيا. ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

إن إعادة البناء في المناطق المتضررة عملية طويلة وشاقة. وتتطلب مزيجاً من الجهود المتعددة. وفي ذلك الصدد، ننضم إلى الممثل الخاص للأمين العام في الدعوة إلى إنشاء آلية وطنية موحدة للنهوض بفعالية وكفاءة بجهود التعمير في المناطق المتضررة من الفيضانات.

اليوم، يود أعضاء المجلس الأفارقة الثلاث التأكيد على ثلاث نقاط.

أولاً، على الجبهة السياسية، نلاحظ الحالة المزدوجة والجمود السياسي في البلد، مما يثير مخاوف من حدوث مزيد من عدم الاستقرار في البلد الذي مزقته النزاعات. ومع ذلك، نأمل أن يتم التوصل في أقرب وقت ممكن إلى توافق سياسي في الآراء بين أصحاب المصلحة الليبيين بشأن مشروع قانون انتخابي قابل للتطبيق. ومن شأن ذلك أن يساعد على تمهيد الطريق لاستقرار دائم في البلد.

وفي هذا الصدد، تشيد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاث بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام مع جميع المؤسسات والجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة لمعالجة القضايا غير المحسومة المتعلقة بالإطار الانتخابي. ونشجع الممثل الخاص على



وكما ذكرنا مسبقاً، يظل عقد انتخابات برلمانية ورئاسية تستند إلى قوانين متوافق عليها، وتحظى نتائجها باحترام جميع الأطراف، محطة هامة لإنهاء المرحلة الانتقالية في البلد. وتمثل جهود اللجنة المشتركة 6+6 في صياغة هذه القوانين خطوة في الاتجاه الصحيح، وتتطلب من كافة الأطراف الحفاظ على التقدم المحرز للتوصل إلى حلول توافقية وقابلة للتطبيق.

وبالنسبة للقرار الذي سيعتمده مجلس الأمن حول نظام العقوبات، نواصل التأكيد على ضرورة استمرار المجلس في تقييم الأوضاع على الأرض على نحو منتظم بحيث يعمل، في حال تحسن الأوضاع، على النظر في إمكانية تخفيف القيود المفروضة على ليبيا لمساعدتها على الاستجابة للتحديات المعقدة التي تواجهها. وهذا يعني أن يتحلى نظام العقوبات بالمرونة التي تمكنه من التكيف مع التغيرات على الأرض.

كما نشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات تضمن الحفاظ على ثروات الشعب الليبي، والتوزيع العادل لها، مع منع أي محاولات لاستغلالها بما يتعارض مع مصالح ليبيا. ونرحب بتضمين القرار المزمع اعتماده لغة تؤكد أن الأصول الليبية المجمدة ستكون متاحة في مراحل لاحقة لما فيه منفعة للشعب. كما أن إشارة القرار إلى إمكانية النظر في السماح للمؤسسات الليبية للاستثمار بإعادة استثمار الأصول السائلة هي مسألة هامة، من شأنها أن تتيح مستقبلاً الفرصة لإنعاش الاقتصاد وتعزيز التنمية في ليبيا على نحو سريع.

ولا شك أن إحلال الاستقرار المستدام في ليبيا يتطلب مواصلة الجهود لإنجاح المصالحة الوطنية، بهدف تحقيق الوفاق والسلام في كافة أنحاء ليبيا. وفي هذا الصدد، نؤكد على دعمنا للجنة العسكرية 5+5، والتي ساهمت في الحفاظ على تثبيت وقف إطلاق النار، وتواصل بجد جهودها لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا.

وفي السياق نفسه، نواصل الدعوة إلى سحب كافة القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من البلد بشكل متزامن ومرحلي وتدرجي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مواجهة التحديات الأمنية المعقدة في ليبيا يقتضي الاستمرار في دعم الجهود الوطنية في مكافحة الإرهاب

والمهاجرين. لذلك نواصل دعوة السلطات الوطنية إلى ضمان حماية المهاجرين من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الختام، نود أن نكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها واستقلالها ووحدتها الوطنية، بما يتماشى مع القرار 2656 (2022).

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة):** أشكر الممثل الخاص السيد عبد الله باتيلي والسفير كيمييرو إيشيكاني على إحاطتهما القيمتين. وأرحب بمشاركة السفير طاهر السني في هذه الجلسة.

وأود أن أجدد التعبير عن تعازينا وتضامننا مع دولة ليبيا وشعبها الشقيق على مصابهم الكبير إثر الفيضانات المدمرة الشهر الماضي، التي أودت بحياة الآلاف. وفي ظل الأضرار والخسائر الفادحة التي تسببت بها الفيضانات، فإننا نؤكد أن المرحلة القادمة تتطلب من المجتمع الدولي مواصلة اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لإغاثة الشعب الليبي ومساعدة البلد على النهوض من هذه المحنة. ومن جانبها، فقد سارعت دولة الإمارات إلى إرسال مساعدات إغاثية عاجلة وفرق للبحث والإنقاذ إلى ليبيا.

إن التكاتف والتعاضد الذي أبداه أبناء الشعب الليبي خلال هذه الكارثة يؤكد أن توحيد الصف الليبي ليس هدفاً بعيد المنال، وأن الشعب يتوق إلى هذه الوحدة. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا لما طرحه السيد باتيلي حول ضرورة إيجاد آلية وطنية موحدة لحشد الدعم ومساعدة المناطق المتضررة من الفيضانات على التعافي وإعادة الإعمار.

إن المرحلة الراهنة تستدعي الالتزام بالحوار واتخاذ خطوات ملموسة لتجاوز كافة القضايا العالقة، بحيث يتم إعلاء المصلحة الوطنية فوق كافة الاعتبارات. كما تقتضي هذه المرحلة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة تكثيف جهود الوساطة لبناء الجسور ومساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة، بقيادة وملكية ليبية. وفي هذا السياق، نؤكد على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا وجهود الممثل الخاص للأمين العام السيد باتيلي.

وخاصة في الجنوب، وضمان متابعة جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعم المنظمات النسائية المحلية.

وتواصل مالطة تأييد جميع الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق السياسي. ولا نزال ندعو جميع الأطراف الليبية إلى المشاركة بصورة كاملة وبناءة وشفافة وبروح من التوافق في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ونواصل تأييد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لتيسير إجراء هذه المناقشات والمشاورات الشاملة للجميع. فهذا هو السبيل الوحيد للنهوض بعملية سياسية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة، في ظل توافق الآراء السياسي والإطار القانوني اللازمين لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أجواء آمنة. ولن تؤدي الجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق ذلك إلى النهوض بهذه العملية إلا إذا كانت حقا قائمة على توافق الآراء وقابلة للتنفيذ.

ويجب أن يظل المجتمع الدولي مسترشداً بذلك الهدف العام. ويجب أن تكفل جميع العمليات السياسية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمنة للمرأة.

إن الحالة الأمنية الهشة هي أحد النواتج العرضية لاستمرار حالة عدم اليقين السياسي. وقد شهدنا هذا العام اشتباكات في أجزاء مختلفة من البلد. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان حماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم.

كما يؤسفنا أن نلاحظ تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في ليبيا. إننا بحاجة إلى ضمان تمتع جميع الليبيين بحقوقهم الإنسانية الأساسية. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمعالجة ذلك ونؤيدها بقوة. كما أن استمرار انقطاع خدمات الاتصالات في بنغازي مثير للقلق أيضا.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرترقة، الذين ينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل. ومما يثير القلق بنفس القدر انتشار الأسلحة التي تسيطر

وخاتما، تؤكد دولة الإمارات على أهمية تكثيف الجهود لمساعدة الأطراف الليبية على طي صفحات الخلاف، وتغليب مصلحة الشعب الليبي وتطلعاته نحو الأمن والاستقرار.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. والشكر موصول للممثل الدائم لليابان على إحاطته بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في مناقشاتنا اليوم.

أبدأ بياني بالإعراب عن خالص تعازي مالطة للشعب الليبي في أعقاب الفيضانات المدمرة في شرق ليبيا. وقلوبنا مع الآلاف الذين تضرروا. لقد سلطت عواقب الفيضانات التي ضربت شرق ليبيا الشهر الماضي الضوء على تأثير تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية والعواقب الكارثية التي يمكن أن تترتب على منطقة البحر الأبيض المتوسط وأماكن أخرى. وازداد الوضع سوءا بسبب الشلل السياسي المستمر وأثره على صيانة السدود والبنية التحتية، وهو ما كان من شأنه أن يسهم في التخفيف من حجم الدمار.

وعلاوة على ذلك، وبينما نعترف بجهود الإدارات المتنافسة لتلبية احتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار، لا جدال في أن تلك العمليات ستمضي قدما على نحو أكثر سلاسة وفعالية إن تمت من خلال آلية وطنية مركزية. وفي هذا الصدد، نردد دعوة الممثل الخاص للأمين العام إلى إنشاء هذه الهيئة للاستجابة للفيضانات والمساعدة في تنسيق استجابة متنسقة في المجال الإنساني ومجال الإنعاش، على أساس الشفافية وتماشيا مع المبادئ الإنسانية.

والى جانب الاحتياجات الرئيسية للمأوى التي نشأت نتيجة للفيضانات في ليبيا، فإن تعزيز قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي أمر ضروري للتخفيف من العواقب الثانوية الدائمة الناتجة عن الفيضانات على الصحة العامة. ومن هذا المنطلق، من الأهمية إعطاء

أخيراً، لا يزال الوضع الأمني في ليبيا هشاً. ويجب علينا أن نضمن التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونهيب بالسلطات الليبية ألا تدخر وسعاً في ضمان أمن السكان. وستواصل فرنسا، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وجميع شركائها، دعم اللجنة الليبية العسكرية المشتركة 5+5 ورؤيسي الأركان من أجل إعادة توحيد الجيش الليبي، بما يكفل إنشاء قوة مشتركة. ومع اقتراب موعد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يتعين على المجلس أن يشجع الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا، الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من استعادة الاستقرار والقضاء على نفوذ الميليشيات. وهذا هو السبيل الذي سيمكن ليبيا من استعادة استقرارها ووحدتها.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. وأود أيضاً أن أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، السفير إيشيكاني، على إحاطته. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا لجلسة اليوم.

بذلت مختلف الأطراف في ليبيا جهوداً كبيرة مؤخراً لتعزيز الحوار السياسي والحفاظ على الأمن والاستقرار والتصدي لآثار الفيضانات. ومع ذلك، فإنها لا تزال تواجه تحديات غير مسبوقه. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن تقديم المزيد من الدعم لمساعدة ليبيا على تجاوز الصعوبات. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، من المهم الحفاظ على الزخم الذي تحقق في الحوار السياسي. وتشير الصين إلى أن مختلف الأطراف المعنية قد بدأت حواراً لوضع خريطة طريق انتخابية وأعلن مجلس النواب موافقته على القوانين الانتخابية. وتأمل الصين أن تعزز جميع الأطراف النتائج المنبثقة عن الحوار وأن تحل نزاعاتها وأن تضيق هوة الخلافات بينها وأن تنهض بالعملية السياسية بغية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الحقيقي للبلد في الأجل الطويل هو حل سياسي يقوده

عليها مختلف الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول. ويتطلب العمل المتواصل للجنة العسكرية المشتركة 5+5 والمبادرات الأخرى التي تسعى إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية دعماً كاملاً. ونعتقد أن فرض تجميد الأصول يقصد به أن يكون لصالح ليبيا وشعبها وأنه يجب الإعلان عن الأموال الليبية المودعة في الخارج وتجميدها لإعادتها في نهاية المطاف.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم مالطة لليبيا موحدة قادرة على توفير حاضر ومستقبل ينعم فيهما جميع الليبيين بلا استثناء بالسلام والاستقرار والازدهار.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثل الخاص ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، على إحاطتهما.

وسأدلي بثلاث نقاط.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب مجدداً عن تضامن فرنسا مع الشعب الليبي بعد شهر من الفيضانات المدمرة التي سببتها العاصفة دانيال، والتي خلفت آلاف القتلى والمصابين. وأتقدم بالتعازي إلى أحبائهم الضحايا. لقد قامت فرنسا بالتعبئة على الفور بناء على طلب السلطات الليبية ونشرت مستشفى ميدانياً في درنة عولج فيه مئات الأشخاص. وتدعم الأمم المتحدة في عمليات الطوارئ التي تضطلع بها. وستواصل فرنسا الاستجابة للاحتياجات في أعقاب دعوة الأمم المتحدة إلى تقديم استجابة ليبية موحدة لعواقب الفيضانات.

ثانياً، يجب إحراز تقدم في تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن. فتلك هي رغبة الشعب الليبي. ويجب احترام حقهم في اختيار ممثليهم احتراماً كاملاً. وفي أعقاب أعمال لجنة 6+6 في الجمع بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ثمة حاجة ملحة لإعادة إطلاق العملية الانتخابية. وتدعم فرنسا جهود الوساطة التي يبذلها السيد باتيلي من أجل إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

لمنع تكرار مثل هذه الحوادث. وينبغي للممثل الخاص باتيلي أن يواصل دفع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 إلى تعزيز الحوار من أجل إحراز تقدم في أقرب وقت ممكن بشأن توحيد القوات وإنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار. كما يجب عليه أن يحث القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة في ليبيا على الانسحاب في أقرب وقت ممكن بطريقة سلسة ومنظمة.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي والسفير إيشيكاني على إحاطتهما وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

أولاً، بالنيابة عن سويسرا، أود أن أعرب عن مواساتنا وتعازينا للمتضررين من العواصف والفيضانات العاتية التي اجتاحت ليبيا مؤخراً، وكذلك لأسرهم. وأظهرت الكارثة تداعيات تغير المناخ وكشفت عن العواقب الجسيمة الناجمة عن أوجه القصور في إدارة البلد. وفي ذلك السياق، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، تحت سويسرا السلطات الليبية على ضمان حصول جميع المتضررين على الأغذية الأساسية والخدمات الطبية والمرافق الصحية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للمرأة ولتوفير الخدمات لها، فضلاً عن تنفيذ تدابير بهدف منع العنف الجنسي والجنساني. ويقتضي القانون الدولي الإنساني السماح بإيصال المساعدات الإنسانية وتيسيره، ولذلك يجب أن تتمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من العمل باستقلال وفي الوقت المناسب.

ثانياً، نحيط علماً بالتقريح الذي أجرته لجنة 6+6 مؤخراً للقوانين الانتخابية. ولكننا نشير أيضاً إلى أن بعض المسائل الموضوعية لا تزال دون حل. وتكرر سويسرا الدعوة التي وجهتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جميع الجهات الفاعلة الليبية للعمل بحسن نية من أجل تسوية تلك الجوانب ليتسنى تنفيذ العملية الانتخابية. فمن دون حل سياسي، لا يمكن أن نستبعد خطر الدخول في مأزق لا نهاية له، ولهذا السبب تكرر سويسرا دعوتها إلى بذل جهود متضافرة دعماً لعملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، يساورنا القلق

الليبيون ويمسكون بزمامه. ويجب على المجتمع الدولي احترام سيادة ليبيا وقيادتها والامتناع عن فرض حلول خارجية.

ثانياً، من الأهمية بمكان بذل جهود حثيثة لمعالجة الأزمة الإنسانية. إذ أسفرت الفيضانات التي اجتاحت ليبيا مؤخراً عن مقتل واختفاء أكثر من 10 000 شخص وعن نزوح واسع النطاق للسكان. وكانت المساكن والمرافق الطبية وإمدادات المياه من بين البنى التحتية التي تضررت. وفي أعقاب الفيضانات، أعلنت الصين أنها ستقدم 30 مليون يوان في شكل مساعدات إنسانية طارئة. وفي 25 أيلول/سبتمبر، وصلت الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها من الصين إلى بنغازي وسُلمت إلى المحتاجين. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية لمساعدة الشعب الليبي في التغلب على آثار الكارثة وإعادة بناء منازلهم. وعلى الرغم من أن الفيضانات كارثة طبيعية، فإن هناك أيضاً عوامل مؤثرة من صنع الإنسان. فقد أدى التدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى اضطرابات استمرت عقداً في ليبيا، حيث تمزقت أوصال مؤسسات الدولة ولحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية لم يجر إصلاحها حتى يومنا هذا. ولذلك، يتحمل الناتو مسؤولية لا مفر منها عن الخسائر الفادحة والإصابات الناجمة عن الفيضانات.

إن ليبيا تحتاج بشكل عاجل إلى مساعدات إنسانية، ومع ذلك لا تزال أصولها في الخارج مجمدة. وكثيراً ما قدمت الصين اقتراحات بشأن هذه المسألة خلال المناقشات المتعلقة بقرار الجزاءات المفروضة على ليبيا ونأمل أن يولي مجلس الأمن أهمية قصوى لاقتراحاتنا وأن يتخذ خطوات ملموسة في ذلك الصدد.

ثالثاً، فيما يتعلق بنظر مجلس الأمن قريبا في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تأمل الصين أن تدعم البعثة جهود ليبيا لتعزيز الحوار والتشاور وأن تنتظر في الشواغل المشروعة لجميع الأطراف وتضطلع بدور بناء.

شهدنا تجدد الاشتباكات المسلحة في طرابلس ومناطق أخرى في الأسابيع الأخيرة. وتحث الصين جميع الأطراف على اتخاذ تدابير

29 طنا متريا من السلع الأساسية لآلاف الأشخاص المتضررين من الفيضانات.

ونؤيد بقوة دعوة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى إنشاء آلية وطنية ليبية موحدة ومنسقة ستسهم في تقديم المساعدات الإنسانية ومعالجة إعادة الإعمار بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وتسهيل الدعم الإضافي والمساعدة الفنية من الولايات المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. وبينما يعمل الشعب الليبي على إعادة بناء التعاون بين الشرق والغرب بشأن إعادة البناء بعد الفيضانات، فإن التخطيط ضروري. واللجنة المالية العليا التي أنشئت في تموز/يوليه سبيل من السبل لتنفيذ هذا التعاون. ومع ذلك، وأيا كانت الطريقة التي يعتمدها القادة الليبيون، يجب أن تعالج إعادة الإعمار بطريقة منسقة وغير سياسية من أجل كفالة العودة الآمنة والكرامة للنازحين داخليا. وهذا ليس وقت الانقسام واتخاذ المواقف السياسية.

كما تؤكد الفيضانات المدمرة والعنف الأخير في طرابلس والاضطرابات على طول الحدود الجنوبية لليبيا على الحاجة الملحة إلى حوكمة ليبية موحدة. لقد حان الوقت لكي تقوم الجهات الفاعلة السياسية بتتحيه خلافاتها جانبا والعمل معا، ليس فقط في جهود إعادة الإعمار بعد الفيضانات، ولكن في السعي إلى مسار موثوق به لإجراء الانتخابات وتشكيل حكومة كريمة تخدم الشعب الليبي. وتؤيد الولايات المتحدة بحزم عمل الممثل الخاص للأمين العام باتيلي لعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين، وتحفيز العملية السياسية وتعزيز الدعم للانتخابات في أقرب وقت ممكن. واتخاذ موقف دولي موحد دعما تلك الجهود سيكون أمرا حاسما لإحراز تقدم ملموس.

ونحث جميع الجهات الفاعلة الليبية على التعاون بشكل بناء وشفاف مع الممثل الخاص للأمين العام باتيلي للتوصل إلى اتفاق سياسي، ووضع اللامسات الأخيرة على قوانين الانتخابات، ووضع ليبيا على طريق إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة. كما تشيد الولايات المتحدة بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لإخراج القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتبقة من ليبيا ودفع الجهود نحو نزع السلاح

إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني. ويجب احترام حق جميع الأفراد، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني، في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وفقا لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويشكل ذلك عنصرا أساسيا في العملية السياسية.

ثالثا، وفقا للتحليل العلمي، قد يتكرر هبوب العواصف مثل تلك التي ضربت ليبيا بشكل أكثر انتظاما بسبب آثار تغير المناخ. ومع ذلك، فإن المأساة في درنة لا تتعلق بتغير المناخ فحسب، بل إنها تكشف عن أوجه القصور في الحكم والانقسامات داخل البلد، وهو ما كان له تأثير ضار على صيانة البنية التحتية والوقاية من المخاطر. وفي خضم الخسائر والمعاناة التي خلفتها العاصفة دانيال، فقد أثلج صدورنا أن نرى الناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد يوحدون صفوفهم في تضامن وتعاطف ويجب أن تنعكس هذه الوحدة أيضا على المستوى السياسي. ويطالب الليبيون بوحدة العمل وبقيادة تضع مصالح البلد واحترام حقوق الإنسان أولا، ونحن نؤيد ذلك المطلوب.

أخيرا، نتطلع إلى التعاون مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. كما أشكر الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وأرحب بحضور ممثل ليبيا لهذه الجلسة.

نجتمع بعد أكثر من شهر بقليل من الفيضانات المدمرة التي اجتاحت أجزاء من ليبيا وخلفت دمارا هائلا وموتا في أعقابها. وقلوبنا مع أسر الضحايا ومع أولئك الذين يكافحون من أجل إعادة البناء بينما يسعون إلى تعويض خسائر لا يمكن تصورها. ونقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحشد استجابة للعاصفة دانيال. وساعدت زيارة الأمم المتحدة في 16 أيلول/سبتمبر إلى مدينة درنة الأكثر تضررا على حفز جهود الإغاثة الدولية. وقدمت الولايات المتحدة، من جانبها، أكثر من 13 مليون دولار في صورة برامج إنسانية وأكثر من

وعلاوة على ذلك، ونظرا لاستمرار وجود مقعدين في السلطة، فإن آفاق إيجاد تسوية دائمة لا تزال قائمة. وحتى في ظل الظروف الحالية، لا يزال البلد منقسما. وللأسف، يؤثر ذلك في الحالة الأمنية أيضا. وقد شهدت الأشهر الأخيرة مرة أخرى اشتباكات بين الجماعات المسلحة. ونشهد اندلاع أعمال عنف في غرب البلد وشرقه على حد سواء. ومرة أخرى، ندعو إلى ضبط النفس ورفض استخدام القوة لمعالجة المشاكل. فاستمرار زعزعة الاستقرار هو آخر ما تحتاجه ليبيا التي طالبت معاناتها في الوقت الحالي.

إن أهم مسألة لليبيا هي التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجرائها، وبعد ذلك إنشاء سلطات موحدة تمثل جميع مناطق البلد والقوى السياسية الرئيسية بشكل عادل. وذلك سينهي الحالة الكئيبة الراهنة. وفي ذلك الصدد، نواصل رصد الحالة عن كثب على المسار الدستوري للعملية السياسية الليبية. ونشير إلى أهمية عمل اللجنة المشتركة 6+6 الممثلة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا بهدف الاتفاق على الأساس التشريعي للعملية الانتخابية. وبعد فترة طويلة من الزمن، تمكن موفدها أخيرا من التوصل إلى حل وسط والاتفاق على نسخة نهائية من الوثائق، التي أعلن مجلس النواب عن التصديق عليها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وندعو إلى أن تؤخذ نتائج عمل اللجنة على محمل الجد.

ونؤكد مرة أخرى أن موقفنا بشأن التسوية السياسية في ليبيا لم يتغير. إن الدور المحوري في الاتفاق على معايير العملية السياسية يجب أن يضطلع به الليبيون أنفسهم، دون أي حلول شاملة مفروضة من الخارج أو وضع جداول زمنية غير واقعية أو مصطنعة. ويجب أن تكون العملية الانتخابية شفافة وشاملة حقا، وأن تشمل، بطريقة غير متحيزة، كامل أطراف القوى السياسية الرئيسية في الجماهيرية السابقة، بما في ذلك ممثلو السلطات السابقة. ونؤيد جهود السيد باتلي لتعزيز العمليات السياسية على نطاق ليبيا، والتي ينبغي أن يكون حجر الزاوية فيها تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة. وأفضل سيناريو هو إجراء الانتخابات في نفس الوقت.

والتسريح وإعادة الإدماج المحتمل. ونرحب أيضا بالخطوات المتخذة نحو توحيد القيادة بين الشرق والغرب لتسهيل إنشاء وحدة مشتركة يمكن أن تساعد في الحد من الإجرام في الجنوب، وتأمين حدود ليبيا، ومنع امتداد الاضطرابات الإقليمية. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها مجموعة فاغنر، وهي تنظيم إجرامي عبر الحدود الوطنية، سواء في ليبيا أو في جميع أنحاء المنطقة. ولم تخف فاغنر تجاهلها لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية، أو طموحها لتعزيز وجودها في المنطقة.

نقترب بسرعة من الذكرى الثانية لنكث الأطراف بعودها بإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021، وهذا أمر مخز. ويستحق الشعب الليبي الفرصة لانتخاب حكومة موحدة من اختياره، ونحث القادة السياسيين في ليبيا على اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بذلك الوعد دون تأخير.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد عبد الله باتلي، والممثل الدائم لليابان، السيد كيمييرو إيشيكاني، على إحاطتهما.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص تعازينا للشعب الليبي في الخسائر العديدة في الأرواح والدمار الواسع النطاق الناجم عن العاصفة والفيضانات في شمال شرق البلد. وأود أن أعرب عن تعازينا ودعمنا لأسر الضحايا وأتمنى للمصابين الشفاء العاجل. وقد كانت روسيا من أوائل الدول التي أرسلت العاملين في حالات الطوارئ إلى البلد، كما تم تقديم المساعدة والمعدات اللازمة. ويسرنا أن نلاحظ أن العديد من البلدان الأخرى حذت حذوها. إن ليبيا، التي تحاول التصدي لتداعيات التدخل غير القانوني لمنظمة حلف شمال الأطلسي منذ أكثر من عقد من الزمان، تجد صعوبة بالغة في مواجهة آثار الكارثة بمفردها.

ورغم وحدة الشعب الليبي في مواجهة هذه العناصر، فإننا نلاحظ مع الأسف أن العملية السياسية في الجماهيرية السابقة في حالة ركود.

كان ينبغي أن يقابل بالمثل تواضعا من جانب الجهات الفاعلة عبر الطيف السياسي في شرق ليبيا وغيرها. وفي ظل هذه الظروف، نود أن نشدد على ضرورة أن تتاح لمنظمات المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني والإعلامي إمكانية الوصول دون عوائق إلى المناطق المتضررة من الفيضانات.

إن كارثة درنة تذكير مأساوي بحاجة البلد الماسة إلى مؤسسات موحدة وفعالة. فالتشرذم المؤسسي والسياسي في ليبيا يشكل عائقا كبيرا أمام قدرتها على توفير الإغاثة الفورية للسكان، كما رأينا خلال عمليات الإغاثة الميدانية. لذلك، فإننا نؤيد بقوة إنشاء آلية وطنية ليبية موحدة للاستجابة للفيضانات، ودور الأمم المتحدة أساسي في هذا الصدد. ومع مواجهة المفاوضات بين المجلسين مأزقا آخر، نؤيد بقوة المبادرات التي أطلقها الممثل الخاص. والشعب الليبي ببساطة لا يمكنه الانتظار لأجل غير مسمى لنتائج مفاوضات لا نهاية لها.

والوساطة النشطة والمحايدة التي تجربها الأمم المتحدة ضرورية إذا أردنا تحقيق الاستقرار المستدام من خلال الانتخابات. ونقدر كثيرا جهود السيد باتيلي وتطلع إلى مشاركته المكثفة مع الأطراف الليبية بغية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يمكن أن يمهّد الطريق لإجراء الانتخابات في نهاية المطاف. ويجب على جميع الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية الليبية أن تفهم أن هذه ليست لعبة محصلتها صفر، وأن بوسع الجميع أن يؤدي دورا مهما في إعادة بناء ليبيا الموحدة. ومما لا شك فيه أن الأطراف الليبية تترك الحاجة إلى العمل بحسن نية والسعي للتوصل إلى حل توافقي لصالح الشعب الليبي، ويشمل ذلك معالجة المسائل الخلافية من خلال تسوية سياسية.

ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في بنغازي والاشتباكات المسلحة هناك التي تسببت في سقوط ضحايا مدنيين وتعطيل الاتصالات. وسبب آخر لبقاء عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا أولوية رئيسية هو تأثيرها على استقرار شمال إفريقيا ومنطقة الساحل بشكل عام. نلاحظ مع القلق أن عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في ليبيا مع لجان الاتصال من النيجر والسودان قد تباطأ، بسبب التطورات

ونحن مقتنعون بأنه في ظل الظروف الراهنة، لا يمكن تحقيق النجاح المطلوب في ليبيا إلا من خلال تضافر جهود جميع الأطراف الليبية المهتمة والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية المؤثرة، بمساعدة الأمم المتحدة. ومرة أخرى، نؤكد أن بلدنا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف الفاعلة المهتمة. ونعتبر أي محاولات لاستخدام الحالة في ليبيا لمعالجة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية أمرا غير مقبول، ولا سيما في مجال الهيدروكربونات والسوق ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالتخلص من الوجود العسكري الأجنبي، فقد دعونا باستمرار إلى انسحاب جميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية دون استثناء بشكل متزامن ومتوازن وتدرجي، حتى لا نخل بتوازن القوى.

وفي الختام، أود أن أعرب عن قلقي إزاء الحالة الصعبة المستمرة فيما يتعلق بالأصول الليبية المجمدة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أن اهتمام أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن ينصب على المشكلة الحقيقية - حماية الأموال الليبية المودعة في حسابات مصرفية أجنبية. ولا ينبغي استخدام تلك الأموال لتحقيق مكاسب لهياكل مالية ومصرفية غير ليبية. وقد شهدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا زيادة حادة في عدد الشكاوى الواردة من طرابلس. ونحث جميع البلدان على أن تأخذ تلك المسألة بالذات على محمل الجد وأن تولي الاهتمام الواجب لطلبات الليبيين.

**السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على رؤيته الثاقبة للتطورات الأخيرة في ليبيا وعلى جهود الوساطة التي يبذلها تحت رعاية الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر السفير إيشيكاني، ممثل اليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطته.

لقد صدمنا بشدة من الآثار الإنسانية للعاصفة دانيال وحجم الدمار الذي تسببت به في شرق ليبيا، والذي أودى بحياة الآلاف من الناس، ونعرب عن تعاطفنا مع عائلات الضحايا. ونشيد بأفراد الشعب الليبي على التضامن الذي أظهره بعضهم لبعض - وهو تضامن

الظروف المؤدية إلى إعادة توحيد الحكومة. وبينما نتفاوض على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هذا الشهر، تأمل البرازيل أن يواصل المجلس تزويد الممثل الخاص بأساس متين حسب الاقتضاء لدعم عملية سياسية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها.

وتدعم البرازيل دعوة بعثة الأمم المتحدة إلى استجابة ليبية موحدة للمناطق المتضررة من الفيضانات في شرق ليبيا. لا تزال الاحتياجات الملحة للمساعدة والحماية والرعاية وإعادة الإعمار تتطلب من القادة الليبيين أن يتجاوزوا الانقسامات السياسية. لقد كان التضامن والوحدة الوطنية اللذين أظهرهما الشعب الليبي في جميع أنحاء البلد مثالا واضحا على الكيفية التي ينبغي التصرف فيها في أوقات الأزمات. والوحدة التي أبدتها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في دعم الاستجابة الإنسانية للمأساة في درنة تثير الإعجاب. وإبداء نفس وحدة الهدف في المناطق الأخرى حيث يتفاعل المجتمع الدولي مع ليبيا وقادتها السياسيين تطورا محمودا.

وتدعو البرازيل جميع الدول الأعضاء إلى احترام حظر الأسلحة. وتدعو أيضا إلى الانسحاب المتزامن للقوات الأجنبية من ليبيا، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة.

لا تزال إعادة التوحيد الضرورية للمؤسسات العسكرية والأمنية الليبية، تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، تستجيب بشكل كبير للديناميكيات الدولية. ونشيد بمشاركة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كميسر للتنسيق الإقليمي الضروري. تود البرازيل أيضا أن تشير إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، بناء على طلب ليبيا، في الدعوة إلى اجتماع كل الأطراف الدولية الفاعلة ذات الصلة، على سبيل المثال دعما لإصلاح القطاع الأمني. ويمكن للجنة بناء السلام أيضا أن تسترشد بنظر المجلس في الحالة في ليبيا من منظور الأولويات المحددة وطنيا للبلد.

وينبغي النظر بجدية في التقارير المتعلقة بتآكل أو اختلاس الأصول الليبية المجمدة. وتود البرازيل أن تذكر الجميع بأن تجميد الأصول إجراء وقائي وليس عقابيا، ويهدف إلى الحفاظ على الثروة

الميدانية مؤخرًا. في هذه المرحلة، سيكون من الحيوي حث الجهات الفاعلة الإقليمية على الاضطلاع بدور أكثر استباقية لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، لأن المخاطر المحتملة لحدوث فراغ سياسي في ليبيا، بالنسبة لشعبها والمنطقة بأسرها، هائلة. لذلك، يجب أن نضاعف جهودنا ونقدم كل تدبير ممكن - مع الاحترام الكامل للسيادة الليبية والحوار بين الليبيين - يمكن أن يقودنا إلى تحقيق ذلك الهدف. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أؤكد مجددا استعداد ألبانيا لتجديد سلس لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في وقت لاحق من هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي على إحاطته، وسفير اليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إبلاغه عن أنشطة اللجنة. وأرحب بالوفد الليبي في هذه الجلسة، وأشارك أعضاء المجلس الآخرين في تقديم التعازي مرة أخرى إلى الشعب الليبي بضحاياهم الذين قضوا نتيجة لفيضانات أيلول/سبتمبر.

تشدد البرازيل على أهمية ضمان أن يتغلب أصحاب المصلحة في ليبيا على خلافاتهم من خلال الحوار وبروح من التوافق. وينطوي استمرار ملكيتهم للعملية السياسية على التزامهم بإجراء انتخابات وطنية، وفقا لتطلعات الشعب الليبي والإطار القانوني ذي الصلة. لقد رحبنا بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن استعدادها الفني لتنفيذ القوانين الانتخابية. وعلى الرغم من أن المسائل المتعلقة قد لا تزال قائمة، فمن الضروري ألا يعرقل تنفيذ تلك القوانين لمجرد التنافس السياسي أو النفعية.

نؤيد بقوة دور الوساطة والمساعي الحميدة الذي يضطلع به الممثل الخاص بهدف تضييق هوة الخلافات المتبقية. وإذا كان له أن يمارس أي دور بديل، فسيتعين أن يأذن به المجلس بوضوح. وإذا طلبت منه المؤسسات الليبية ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيون، يمكنه مواصلة تيسير التوافق في الآراء والمساهمة في تهيئة



وبعد نداء السيد رئيس المجلس الرئاسي لطلب دعم المجتمع الدولي والتنسيق الحكومي لذلك، نود أن نتقدم بالشكر لكل الدول والمنظمات الدولية التي بادرت بتقديم المساعدات وبمساندتنا لمواجهة هذه الكارثة، ولا تزال، سواء بإرسالها فرق الإنقاذ والإغاثة أو تقديمها للمساعدات. ونكرر هنا دعوتنا للمجتمع الدولي للاستمرار في مساعدة ليبيا لتخطي آثار هذه الأزمة غير المسبوقة والمساهمة بفاعلية في جهود بدء التنمية والإعمار في المدن المنكوبة.

تابعنا اليوم إحاطة السيد باتيلي وتطورات المشهد السياسي وجهود الخروج من الأزمة السياسية والتحديات المصاحبة، والتي كان آخرها ما تبع إصدار مجلس النواب للقوانين الانتخابية وما صاحب ذلك من اختلافات وملاحظات من أطراف سياسية مختلفة، لذا من المهم العمل سريعا على معالجة النقاط التي ما زالت محل جدل بألية واضحة وإطار زمني محدد، حتى تكون القوانين قابلة للتنفيذ، ويتم تهيئة الظروف المناسبة ودعم المفوضية العليا للانتخابات لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن، انتخابات شفافة ونزيهة تُقبل نتائجها، وبها تنتهي كافة المراحل الانتقالية والانتقاسات، وتستجيب لتطلعات الشعب الليبي الذي ضاق ذرعا من الحلقة المفرغة والوضع الراهن.

تابعنا بعناية المفاوضات المتعلقة بمشروع قرار تجديد الجزاءات على ليبيا. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية ومشروعية طلباتنا المتكررة للجنة الجزاءات في موضوعي الأصول المجمدة وقائمة الجزاءات على الأفراد. فيما يتعلق بالأموال والأصول المجمدة وطلباتنا بالسماح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإدارة هذه الأصول تحت التجميد، من المهم التأكيد على أهمية التعاون بين لجنة الجزاءات والمؤسسة للتوافق على الآليات اللازمة لإدارة هذه الأصول المجمدة، بما يجنبها مزيدا من الخسائر والتآكل واستغلال بعض الدول لذلك لأن هذا القرار من المفترض أنه لحماية ثروات الليبيين والحفاظ عليها وليس لمعاقيتهم. وفي هذا الشأن، نؤكد أيضا أن أصول وأموال المؤسسة الليبية للاستثمار يجب ألا يتم إقحامها بأي قضايا أو دعاوى تخص تعويضات أو غيرها، كون المؤسسة تتمتع بالاستقلالية وذات طابع

السيادية لليبيا لصالح الشعب الليبي في المستقبل. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى استجابات تقنية بحتة، مع الاستعجال اللازم، بغية التخفيف من مخاطر الخسائر كنتيجة غير مقصودة لتجميد الأصول.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

**السيد السني (ليبيا):** في البداية، أهني البرازيل على رئاستها المجلس لهذا الشهر. كما أشكر السيد باتيلي والسيد إيشيكاني على إحاطتهما. وأشكركم على كلام الموااة والتعزية للشعب الليبي.

فقد مر علينا خمسة أسابيع منذ الفاجعة التي أصابتنا بسبب كارثة الفيضانات والسيول التي ضربت عدة مناطق في شرق ليبيا، وبالأخص في مدينة درنة والتي راح ضحيتها الآلاف. ولا زلنا حتى اليوم ننتشر الجثث وجهود مستمرة في البحث عن المفقودين. هذه الكارثة التي لم نشهد لها مثل في تاريخ ليبيا المعاصر. فقدنا فيها أيضا العديد من فرق الإنقاذ، سواء من الهلال الأحمر أو منتسبي المؤسسة العسكرية، وغيرهم الذين كانوا من أوائل الذين استجابوا لهذه الكارثة. ورغم الأوضاع التي يمر بها البلد، فإن ذلك لم يقف عائقا أمام تضامن الشعب الليبي من كل الأنحاء وشاهدنا استنفار الأخوة وهبهم وفزعهم متجاوزين كل الخلافات السياسية، حيث تم تسيير قوافل المساعدات والإغاثة من عديد المدن لمناصرة المتضررين، والتي بينت المعدن الحقيقي للشعب الليبي وقوة اللحمة الوطنية بين كافة مكوناته وأطيافه، والتي كانت بمثابة رسالة لجميع القوى السياسية المختلفة لتوحيد الصف والخروج من الأزمة الراهنة.

وفي إطار الاستجابة للأزمة، سارعت حكومة الوحدة الوطنية، ومن خلال لجنة أزمة حكومية وبالتنسيق مع اللجنة العليا للمجلس الرئاسي ومؤسسات المنطقة الشرقية ولجان الأزمة فيها، وكذلك مع السلطات المحلية والبلديات هناك، بالاستجابة الفورية لهذه الكارثة، حيث تم تسخير كل ما يمكن من إمكانات الحكومة لتوفير الدعم اللازم وتقديم المساعدات للمتضررين والمناطق المنكوبة. وفي هذا الصدد،

سيادي، وأي مساس بتلك الأموال والأصول يعتبر مخالفا لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. أما بخصوص قائمة الجزاءات على الأفراد، نتمنى البناء على ما شهدناه من بوادر إيجابية أبدتها بعض دول المجلس في التعامل مع هذا الملف والاستجابة لطلبات ليبيا المتكررة في هذا الشأن برفع أسماء عدة أفراد من القائمة، سواء لأسباب إنسانية أو لانتفاء سبب وجودهم عليها بالأساس. فكفى تسييسا لهذه الملف.

ختاما، ورغم أن هذه الجلسة لمناقشة الوضع في ليبيا وحاولنا فيها إيصال صوتنا لأعضاء المجلس بالخصوص، فإنه لا صوت اليوم يعلو على صوت الشعب الفلسطيني ومعاناته. فنحن لا يمكن أبدا أن نتجاهل صرخات النساء والأطفال وما يتعرض له المدنيون الأبرياء في قطاع غزة من قتل وقصف وحصار وقطع للماء والكهرباء ومنع للمساعدات الإنسانية ومحاولات للتهجير القسري. والسؤال الذي يراود الجميع، أين حقوق الإنسان وحماية المدنيين مما يحدث في غزة هذه الأيام؟ أليست هذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية حسب القوانين الدولية؟ أليس ما يحدث الآن هو عقاب جماعي، بل يصل إلى إبادة جماعية؟ فهل تنتظرون رواندا جديدة؟

اليوم، المستشفيات يقطع عنها الكهرباء والماء وستتحول قريبا إلى مقابر جماعية. إن حمّام الدم الذي استمر لعقود وطال آلاف الأبرياء يجب أن يقف، فإن قتل المدنيين الأبرياء العزل مرفوض ومدان في كل الأعراف والأديان، ولكن شعوب العالم ترى وتتابع ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها عديد الدول والخط بين المعتدي والمعتدى عليه وبين حق الدفاع عن النفس والمقاومة ضد

وحتى نستطيع البدء في إيجاد حلول جذرية للأزمة الحالية وتبعاتها، يجب العمل فورا على ثلاثة أشياء، وهي، الوقف الفوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية وإيقاف أي محاولة لتهجير أهالي غزة من أرضهم. فلا أحد سينتظر حدوث نكبة جديدة. وهذا الموقف والطلبات الثلاثة تم التعبير عنه كموقف عربي موحد، واليوم أنقله لأعضاء المجلس ونتمنى أن يتضمن مشروع القرار المعروض على المجلس هذه النقاط. ومن هذا المنبر، نؤكد على موقف ليبيا الثابت والموحد تجاه القضية الفلسطينية، هذه القضية العادلة والتي يعتبرها الشعب الليبي بكل أطيافه قضيته الأم ولا يرى حلا لهذه الأزمة إلا من خلال تطبيق العدالة واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني بما يرتضيه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجين في قائمة المتكلمين.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.